

قياس تدني الأصول الثابتة

للشركات الصناعية المساهمة الأردنية

الأستاذ الدكتور خالد شحادة الخطيب الدكتور عماد يوسف أحمد الشيخ

أستاذ المحاسبة بجامعة دمشق أستاذ المحاسبة المساعد

بجامعة العلوم التطبيقية

الأردن عمان

المخلص

هدفت الدراسة في إطارها النظري إلى تعرف طبيعة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة، ومدى الاهتمام به، ومبررات المحاسبة عنه، من حيث الاعتراف وقياس قيمته والإفصاح عنه. كما هدفت الدراسة أيضاً في جانبها التطبيقي إلى فحص مدى وجود أحداث وتغيرات في الظروف الاقتصادية والتسويقية والتكنولوجية تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة، وفحص مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بالمحاسبة عن ذلك الانخفاض، من حيث إجراء اختبار الكشف عن هذا الانخفاض الاعتراف به وقياس قيمته والإفصاح عنه في القوائم المالية، ومدى تطبيق المعيار الدولي (36) المتعلق بهذا الموضوع.

تكونت عينة الدراسة من سبع وعشرين شركة مساهمة عامة صناعية أردنية مدرجة بالسوق الأول في بورصة عمان. واستخدم التحليل الإحصائي الذي يتناسب مع طبيعة الفرضيات وكان أهم النتائج وجود أحداث وتغيرات في الظروف الاقتصادية (التدفقات النقدية المخصومة عن الأصول الثابتة) والظروف المالية (مؤشرات محاسبية) والظروف السوقية (خسائر الاستغناء على الأصول الثابتة) تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة في حين لا توجد تغيرات في الظروف الاقتصادية (أسعار الفوائد) تؤدي إلى هذا الانخفاض في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

مقدمة:

تشكل الأصول طويلة الأجل نسبة عالية من الأصول لمعظم الوحدات الاقتصادية، ولها ميزة أنها معمرة وتغطي أكثر من فترة مالية. بذلك فهي تؤثر وبشكل مادي في نوعية البيانات المالية لأي شركة ولعل مبدأ التكلفة التاريخية المستخدم لقياس هذه الأصول مقبول قبولاً عاماً وقد أعطى مجلس المعايير الدولية للمحاسبة أولوية في التطبيق لهذا المبدأ فضلاً عن إعطاء بعض المعالجات البديلة. إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطور التقني كلها أدت إلى التأثير في قيمة الأصول الطويلة بالانخفاض، واستمرار استخدام مبدأ التكلفة التاريخية لعرض الأصول طويلة الأجل سوف يظهر قيمتها بصورة غير عادلة وغير مناسبة في القوائم المالية ومن ثم التأثير في درجة الملاءمة والموثوقية لهذه القوائم.

لذا قام مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بإصدار المعيار رقم (36) المتعلق بالتغير عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة وكيفية الاعتراف والقياس عنها. وسعت الأردن إلى تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة، كما ألزمت هيئة الأوراق المالية في تعليماتها الخاصة بالإفصاح على ضرورة اعداد البيانات وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة. سوف يتناول هذا البحث. قياس تدني الأصول الثابتة في الشركات الأردنية وتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

مشكلة الدراسة:

هدف إصدار المعيار رقم 36 إلى تحقيق العدالة والملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأصول طويلة الأجل إلا أنه بالمقابل هناك تأثير سلبي في الشركة، فالاعتراف بالانخفاض، يعني خسارة ومن ثم انخفاض الدخل، والنتيجة ستكون التأثير بشكل عام في الأرباح الموزعة للمساهمين. لذا تحاول كثير من الشركات تجنب تطبيق هذا المعيار، وتستخدم طرائق أخرى (مثل التلاعب في بعض القيم التي تبنى على أساس التقديرات، مثل التدفقات النقدية للأصل أو القيمة المستعملة، أو معدل الخصم، أو القيمة القابلة للاسترداد، أو القيمة البيعية). لذا فإن مشكلة البحث تتعلق بـ "قياس تدني الأصول الثابتة في الشركات الصناعية الأردنية الموجودة في بورصة سوق عمان المالي.

أهمية الدراسة:

هناك جملة من التساؤلات تطرح حول عدالة المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات وموثوقيتها، خاصة إن كثيراً من هذه المعلومات تستخدم في صناعة القرار الإداري. وتطبيق

الانخفاض لقيمة الأصول يجعل من هذه البيانات أكثر ملاءمة وموثوقية، ويسهم في اتخاذ القرار السليم لدى متخذي القرار. إنَّ تحديد مدى وجود أحداثٍ ومتغيرات اقتصادية وتقنية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة وإن معرفة مدى الالتزام بتطبيق محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول لدى الشركات الصناعية الأردنية ستسهم في موثوقية المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات وملاءمتها.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرّف طبيعة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة ودرجة الاهتمام به ومدى أهمية الإفصاح عنه ومدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بالمحاسبة عن الانخفاض في الأصول الثابتة والاعتراف به والإفصاح عنه في القوائم المالية، مع دراسة أثر ذلك الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة في بعض العوامل المالية والمحاسبية في تلك الشركات.

الدراسات السابقة:

1 - دراسة (الجعارات 2005، وضع معيار محاسبي معدل للمعيار الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك في تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية): هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية وضع مقترح لمعيار محاسبي معدل للمعيار الدولي رقم (36) يمكن تطبيقه في الأردن بشكل يسمح بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل تلك الشركات. ولعل أهم ما توصل إليه هو أنه يمكن وضع معيار معدل للمعيار الدولي رقم 36 وإمكانية استخدام التكلفة الاستبدالية لتقييم قيمة الأصول طويلة الأجل. كما تميزت تلك الدراسة بالتركيز على الصفات النوعية للمعلومة المحاسبية دون أن تشير إلى الأحداث والمتغيرات الاقتصادية التي تتعرض لها الشركات مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول طويلة الأجل.

2 - دراسة (السيد 2003، دوافع القرار المحاسبي بشأن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة - دراسة تحليلية): ركزت هذه الدراسة على دوافع القرار المحاسبي بشأن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة بهدف تعرّف مدى توافر قواعد ثابتة في الفكر المحاسبي للانخفاض في قيمة الأصول الثابتة، وهل هناك حاجة للإفصاح عن الانخفاض وما العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة

بالتخفيض. وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة الاقتصادية المصرية تحتاج إلى تطبيق معايير وقواعد محاسبية تحكم قرارات الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

3 - دراسة (البيوك 1999، دراسة مقارنة لمحاسبة الهبوط في القيمة الدفترية للأصول): اهتمت بتحليل ما ورد من قواعد بشأن المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة الواردة في المعيار الأمريكي رقم (121) والمعيار الإنجليزي رقم (11) وذلك بهدف بيان مدى إمكانية الاعتماد عليهما في بيئة المملكة العربية السعودية، علماً أن الدراسة لم تأخذ المبررات النظرية والعلمية لوجود المعيار، وانتهت الدراسة إلى عدم تحديد أي المعيارين أنسب للبيئة الاقتصادية في السعودية.

4 - دراسة (Hilton & O'Brien 2005 Market Value, fair Value and Management Discretion): اختبرت حرية تصرف الإدارة في اتخاذ قرار متى يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول وقياس قيمته عندما يكون مبالغاً فيها. وتوصلت إلى أن حرية تصرف الإدارة أصبحت موضع تساؤل من خلال إعادة تقييم المعايير الحكومية وسلطتها التنفيذية.

5 - دراسة (Collins & Henning 2004 Write-Down timeliness, line-of- Business Disclosures and Investors Interpretations of Segment Divestiture Announcements): اختبرت هذه الدراسة العلاقة ما بين توقعات المستثمرين وما بين الإيضاحات المتعلقة بانخفاض الأصول بهدف الاستغناء عن الأصول، كما اختبرت الدراسة أيضاً عوائد وتوقعات المستثمرين لأكثر من سنتين وكانت نتيجة الدراسة أن المستثمرين يتوقعون انخفاضاً للأصول حسب قطاعات الأعمال قبل الاستغناء عنها والاعتراف بالانخفاض في قيمتها.

6 - دراسة (Reiedle, 2004, An Examination of long lived asset impairment): التي اعتمدت على العوامل الاقتصادية لمحاسبة الانخفاض للأصول طويلة الأجل، وأن الممارسة المحاسبية لانخفاض الأصول تعرضت لانتقادات عديدة أهمها أن الاعتماد على الاعتبارات الشخصية لإدارة الشركات وهذا بحد ذاته يتناقض مع أهداف المعيار المحاسبي وأثبتت الدراسة أن العوامل الاقتصادية للانخفاض لها علاقة وارتباط ضعيف عند تطبيق المعيار رقم 121 الأمريكي.

7 - دراسة (Alciatore et al 2000 Accounting for impairment of long-lived assets: evidence from the petroleum)

سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين الاعتراف بالانخفاض العائد على أسهم شركات النفط. ولعل أهم نتائج حصلت عليها الدراسة أنّ الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول قارب القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم الشركات وهناك فروقات كبيرة ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية في الفترات التالية لسنة 1986 نتيجة عدم سماح المعايير المحاسبية المتعلقة بشركات النفط بعكس خسائر الانخفاض السابقة عند ارتفاع قيمة الأصول من جديد.

ما يميز هذه الدراسة:

لعلّ ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنّها ستم في البيئة الاقتصادية الأردنية، ومعرفة مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة سوق عمان المالي بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 مع التركيز على كيفية تأثير بعض العوامل المالية والمحاسبية لمحاسبة انخفاض قيمة الأصول. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل المالي الأفقي والإحصائي لاختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة.

فرضيات الدراسة:

استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات الآتية:

- 1 - لا توجد عوامل اقتصادية ينتج عنها تدنٍ في قيمة الأصول الثابتة في الشركات الأردنية.
- 2 - لا توجد عوامل مالية ينتج عنها تدنٍ في قيمة الأصول الثابتة في الشركات الأردنية.
- 3 - لا توجد أحداث وتغيرات في الظروف السوقية (خسائر الاستغناء) تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة في الشركات الأردنية، وأنّ الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لا تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .

أسلوب البحث:

سيتم اختبار هذه الفرضية بتعرف أسعار الفائدة السائدة على القروض والسندات والأوراق المالية التي تعطى البنوك للشركات وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسعار الفائدة باستخدام التحليل الأفقي مع مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة مع قيمة التدفقات النقدية المخصومة لهذه الأصول من أجل التأكد من وجود أو عدم وجود تدنٍ. وسيتم الاعتماد على العائد الإجمالي للأصول، وصافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة، والتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة، وخسائر بيع الأصول الثابتة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل الشركات الصناعية المساهمة المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية من عام 2000 إلى عام 2005 التي تقاريرها معدة وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ولم تندمج أو يحدث بها إعادة تقييم وإعادة هيكلة لرأسمالها، ولا تزال تمارس نشاطها في السوق، ولا تمر بظروف غير عادية كتوقف النشاط أو التصفية، أو في مرحلة اندماج.

بلغ عدد الشركات التي حققت جميع الشوط أعلاه (27) شركة صناعية من أصل (34) شركة صناعية، وبلغ عدد القوائم المالية 135 (27 شركة مدة خمس سنوات)، وقد تم اختيار هذه الشركات جميعها كعينة حكيمية لأغراض إجراء الاختبارات اللازمة، والجدول التالي يوضح ذلك (بورصة عمان 2006).

النسبة	العينة	المجتمع	السوق المالي	القطاع
79.41%	27	34	الأول	الصناعة

استُبعدت سبع شركات من العينة للأسباب الآتية:

- أربع شركات أدرجت ما بعد عام 2002.
 - ب - شركة واحدة تبدأ سنتها المالية في 7/1 وتنتهي في 6/30.
 - ج - شركة واحدة أخرى أدرجت عام 2003.
 - د - شركة بياناتها كانت متطرفة عن بيانات العينة وهو مصنع الأجواخ الأردنية.
- سبب اختيار المدة الزمنية من 2000 إلى 2005 هو أن المعيار رقم (36) صدر في 1998 وطلب تطبيقه في عام 1999 أو بعد هذا التاريخ وقد ألزمت هيئة الأوراق المالية الشركات الأردنية بتطبيق المعيار بدءاً من 2000، لذا تم اختيار السنوات الخمس الأولى من التطبيق للمعيار.

نموذج اختبار الفرضيات:

أشيرَ إلى أن اختبار الفرضية الأولى والثانية سيكون باستخدام التحليل الأفقي المدعوم بالتحليل الإحصائي من خلال استخدام اختبار (Wilcoxon) الذي يفحص فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين عينتين.

أما الفرضية الثالثة تم اختبارها من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية لعينة الدراسة.

الجانب النظري:

هدف المعيار الدولي رقم (36) إلى توضيح الإجراءات التي على الوحدة الاقتصادية اتباعها من أجل ضمان تسجيل الأصول طويلة الأجل بما لا يزيد على مبلغها القابل للاسترداد (القيمة الحالية ناقص تكاليف البيع)، وهو المبلغ الذي ممكن الحصول عليه عند الاستغناء عن الأصل في عملية تجارية صرفة.

كما حدد المعيار بأن تدن قيمة الأصل عندما يزيد المبلغ المرحل للأصل المعترف به في الميزانية العمومية بعد خصم أي اهتلاك متراكم وخسائر التدني المتراكمة في قيمته على المبلغ القابل للاسترداد. والمبلغ القابل للاسترداد هو صافي القيمة العادلة للأصل أو القيمة المستعملة أيهما أعلى، ومن ثم تقارن بالقيمة المنقولة أو المحولة للفترة القادمة وليس من الضروري دائما تحديد صافي القيمة العادلة للأصل أو قيمته المستعملة. كما أنه يجب تحديد صافي القيمة الحالية للأصل حتى ولو لم تتم عملية المتاجرة بالأصل في السوق.

وقد حدد المعيار كيفية الاعتراف بخسارة التدني وقياسها، فإذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل أقل من مبلغه المرحل فإنه يجب تخفيض المبلغ المرحل إلى مبلغه القابل للاسترداد، وبعد ذلك التخفيض خسارة في تدن القيمة، ويتم الاعتراف بهذه الخسارة على أنها مصروف في كشف الدخل. أما إذا كانت هناك أية دلالة على أن قيم أصل قد تنخفض فإنه يجب تقييم مبلغ الاسترداد للأصل المفرد فإنه يجب على الوحدة الاقتصادية تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحد توليد النقد التي ينتمي لها الأصل وإذا كان المبلغ هذا أقل من مبلغه المرحل لوحد توليد النقد فإنه يجب تخفيض المبلغ المرحل إلى مقدار المبلغ القابل للاسترداد وبعد ذلك التخفيض خسارة في تدن القيمة ويعترف بها على أنها مصروف في كشف الدخل، ويتم توزيع الخسارة لمجموعة الأصول المكونة لوحد توليد النقد على شكل نسبة وتناسب. وعلى الوحدة الاقتصادية في تاريخ كل ميزانية تقوم بالتقييم فيما إذا كانت هناك أية دلالة تشير إلى أن هناك خسارة في انخفاض قيمة معترف بها للأصل في سنوات سابقة غير موجودة أو أنها قد انخفضت، ففي هذه الحالة على الوحدة الاقتصادية تقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يعد موضوع التدني في قيمة الأصول الثابتة من الموضوعات المهمة التي نالت اهتماماً واسعاً من الباحثين خاصة في الدول المتقدمة وبالذات بعد صدور المعيار الأمريكي 121 في عام 1995. هذا

وقد كانت قائمة المفاهيم الأساسية للقوائم المالية في سنة 1970 تشير إلى أن التدني في القيمة السوقية للأصول غير الجارية لا يتم الاعتراف به إلا في حالة التخلص من الأصل أو عدم وجود أي منافع اقتصادية له.

وفي غياب القواعد المحاسبية الحاكمة في ذلك الوقت مُنحت الإدارات في الشركات الحرية الواسعة بشأن الاعتراف، والقياس، والإفصاح للتدن. إلا أنه في عام 1990 أصدر مجاس المعايير الأمريكية ورقة للمناقشة تتعلق بالتدن في قيمة الأصول طويلة الأجل والتي أدت بعد ذلك إلى صدور المعيار رقم 121 في 1995 بهدف تحقيق ما يأتي (Riedl,2004):

- تضيق الحرية الممنوحة للإدارة في هذا الشأن.

- دعم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

كما اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً بهذا الموضوع ففي عام 1998 أصدر المعيار رقم 36 بأسم " المحاسبة عن التدني في قيمة الأصول"، الذي بين الإجراءات المحاسبية اللازم تطبيقها لضمان عدم تسجيل الأصول بأكثر من قيمتها الاستردادية (IAS, IAS 36, 1998) وقد مر هذا المعيار بتعديلات متعددة 2002، وكذلك عام 2004 ليصبح بشكله النهائي.

وقد عرف المعيار الدولي التدني بأنه "عدم القدرة على الاسترداد الكامل لصافي القيمة الدفترية للأصل خلال العمر الإنتاجي للأصل وتتمثل خسارة التدني بالمبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل على قيمته العادلة، وأن القيمة العادلة تعني المبلغ الذي يمكن به بيع الأصل أو شراؤه في معاملة جارية بين أطراف مهتمة، أي في غير حالات البيع الإجباري أو بيع التصفية" (IAS, IAS36, 1998) أي إن التدني يعني:

1 - النقص في القيمة الممكن استردادها من صافي القيمة الدفترية.

2 - التدني يرجع إلى حدث يكون له تأثير في ذات الأصل نفسه (كالتطور التقني الذي يحدث للأصل).

3 - عدم اعتبار التدني أنه أسلوب متحيز من قبل الإدارة.

1 - الاعتراف بالتدن في قيمة الأصول:

حدد المعيار الدولي دلالات من خلالها يمكن تعرف وجود تدن في قيمة الأصل، وقد بوبها في مجموعتين:

أ - معلومات خارجية متمثلة في:

- تدنٍ واضح في قيمة الأصل السوقية خلال الفترة بشكل أكثر مما هو متوقع بسبب الاستخدام العادي أو مضي المدة.

- تغيرات متوقع حدوثها ولها تأثير عكسي في البيئة الاقتصادية والقانونية التي توجد فيها الشركة.

- ارتفاع أسعار الفائدة بالسوق.

ب - معلومات داخلية وتتمثل في:

- تقادم الأصل أو حدوث تلف مادي واضح.

- احتمال حدوث تغيرات مهمة تنعكس على الشركة في كيفية استخدام الأصل.

- الأداء الاقتصادي للأصل سيئ أو سيكون أسوأ مما هو متوقع.

2 - قياس التدني في قيمة الأصول الثابتة:

إن عملية قياس التدني تكون بمقارنة القيمة الدفترية للأصل الثابت بالقيمة المستردة منه، وتتحقق الخسارة عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من تلك القيمة المستردة.

لكن السؤال الذي يطرح الآن هو أي قياس ممكن استخدامه، حيث هناك عدة طرائق للقياس ، وقد حددها المعيار بـ:

- الكلفة الجارية التي تمثل المبلغ الذي يدفع لأجل الحصول على الأصل.

- القيمة السوقية الجارية التي تعبر عن النقدية المتوقعة الحصول عليها من بيع الأصل.

- القيمة الحالية التي تمثل صافي التدفق النقدي المخصوم للأصل.

وهناك اتجاهان في كيفية القياس هما:

- الاتجاه الأول الذي يعتمد على ضرور تحديد القيمة الممكن استردادها على أساس المجموعة (مجموع الأصول)، إذ إن كل الأصول تستخدم في العملية الانتاجية، ومن ثم لا يمكن بأي شك من الأشكال تحديد مساهمة كل أصل على حدة في التدفق النقدي المتحقق منه.

- الاتجاه الثاني الذي يعتمد على تحديد القيمة لكل أصل بشكل مستقل، بشرط أن تحدد القيمة الإجمالية للمجموعة.

3 - الإفصاح عن التدني:

يكون الإفصاح عن التدني في أمرين مهمين هما:

- الكيفية:

فالكيفية قد تباينت فيها الآراء، هناك من يرى امكانية الإفصاح من خلال تقرير مدققي الحسابات (Baker et al, 2000) في حين يرى الآخر وهو الأكثر شيوعاً وهو الذي تتبناه المعايير المحاسبية، أن الإفصاح في القوائم المالية مع الإيضاحات المرفقة بها على الشكل الآتي:

الإفصاح عن خسائر التدني في كشف الدخل كفقرة مستقلة وقبل الضرائب، على أن يتم ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، الإفصاح عن الأقسام التي توجد فيها تلك الأصول المتدنة مع وصف دقيق لها، مع الأسباب وراء حدوث ذلك التدني، كما لابد من الإشارة إلى الفترة التي سيتم التلخص بها من الأصل.

- التوقيت:

أما التوقيت عن الإفصاح فقد اختلفت فيه وجهات النظر. حيث يرى بعضهم أن الإفصاح في التقارير السنوية فقط بسبب أن ردود الفعل على التدني تكون أقل حدة عندما يتم الإفصاح في آخر الفترة المالية (Francis et al, 1996). كما أن الإدارة في الغالب تسعى إلى تأجيل الأخبار السيئة وغير الجيدة (الحيطة والحذر)، سواء المتعلقة بالأرباح أو التوزيعات إلى آخر الفترة المالية (Zucce & Campbell, 1992).

كما يرى بعضهم الآخر أنه من الضروري الإفصاح عن التدني ليس فقط بالقوائم المالية في نهاية السنة بل حتى في القوائم المالية المرحلية، لكون هذه المعلومات ضرورية (Elliott & Show, 1988).

إن غياب الإفصاح الملزم يمكن الإدارة من التلاعب في الإفصاح ما إذا كانت الاخبار جيدة وإيجابية تتمثل في تخفيض التكاليف وتحقيق ميزات ضريبية وتحسين الربح التشغيلي فإنه يتم الإفصاح عنها بشكل دوري، أما إذا كانت على العكس من ذلك فإن الإدارة تفصح عنها سنوياً.

الجانب التطبيقي:

اختبرت الفرضيات المتعلقة بالدراسة، وتم الاعتماد على مجموعة من الاساليب المالية والإحصائية. ففي الأسلوب المالي تم الاعتماد على التحليل المالي الأفقي (الاتجاهات) في اختبار الفرضية الأولى والثانية، حيث يتصف هذا التحليل بتلافي سمة الجمود في التحليل بالنسب، وذلك بدراسة حركة البند، على مدار عدة سنوات لتعرف مقدار التغير واتجاه التغير وتعد السنة الأولى كسنة أساس (مطر 2003). أما الأسلوب الإحصائي فقد تم الاعتماد على اختبار (Wilcoxon) لدعم اختبار الفرضية الثانية ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى وجود تحسن من عدمه لعينتين. ويتم بذلك تحديد الفروق بين نوعين من البيانات وتحديد ما إذا كان مجموع ترتيب الفروقات الموجبة أعلى من ترتيب الفروقات السالبة ويتم الاعتماد على معنوية قيمة (Z) لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية (أبو زيد، 2005).

- اختبار الفرضية الأولى:

اعتمد على بعض المؤشرات مثل أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على السندات والكمبيالات، ثم مقارنة التدفقات النقدية المخصومة بالقيمة الدفترية للأصول الثابتة. والجدول الآتي يبين أسعار الفائدة من سنة 2000 إلى سنة 2005 (البنك المركزي الأردني خلال عدة سنوات).

جدول رقم (1) أسعار الفائدة

التفاصيل/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار فائدة القروض	11.88	10.45	9.85	8.92	7.59	6.95
أسعار فائدة السندات والكمبيالات	12.81	11.88	10.95	10.24	8.96	7.6

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الأسعار الخاصة بالفوائد قد انخفضت من سنة إلى أخرى مقارنة بسنة الأساس 2000. وكانت نسبة التغير بالأسعار كما في أدناه.

جدول رقم (2) نسبة التغير بأسعار الفوائد

السنة	نسبة التغير بأسعار الفائدة للقروض	نسبة التغير بأسعار الفائدة للسندات والكمبيالات
2001- 2000	%(8.17)	%(7.26)
2002- 2001	%(5.74)	%(7.83)
2003- 2002	%(9.44)	%(6.48)
2004- 2003	%(14.91)	%(12.5)
2005- 2004	%(8.4)	%(15.17)

على ضوء البيانات أعلاه يتضح أن الفترة من 2000 إلى 2004 شهدت انخفاضاً في أسعار الفائدة وعليه فإن الاستنتاج العام هو عدم وجود مؤشر دال على وجود انخفاض في قيمة الأصول الثابتة خلال تلك المدة.

والآن يتم مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة بالقيمة الاستخدامية للأصول الثابتة الدالة على وجود انخفاض في قيمة الأصول في حالة أن القيمة الدفترية أكبر من القيمة الاستخدامية له ويتم حساب القيمة وفقاً لما يأتي:

- تحديد التدفق النقدي للأصول الثابتة الذي هو حاصل ضرب التدفق النقدي التشغيلي X نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول بعد استبعاد مجمع الاهتلاك للأصول الثابتة.

- تحديد أسعار خصم التدفق التدفقات النقدية وقد تم الاعتماد على دراسة (Al-Shiab2005) التي احتسبت تكلفة رأس المال لشركات قطاع الصناعة في الأردن باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية وكان متوسط كلفة رأس المال لجميع الشركات الصناعية 5%. واعتمدت هذه النسبة لتحديد أسعار خصم التدفقات النقدية للأصول الثابتة. وكانت أسعار الخصم لسنوات الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (3) أسعار الخصم للتدفق النقدي

السنة	سعر الخصم بمعد 5%
2000	
2001	0.95238
2002	0.90702
2003	0.86383
2004	0.82270

- تحديد التدفقات النقدية المخصومة للأصول الثابتة

يتم حسابها وفق المعادلة الآتية:

التدفق النقدي المخصوم للأصول الثابتة = التدفقات النقدية للأصول الثابتة لكل سنة X سعر الخصم لكل سنة يراجع جدول التدفقات النقدية المخصومة للأصول الثابتة للشركات عينة الدراسة ملحق رقم (2)

إنَّ عملية المقارنة ما بين القيمة الدفترية بالقيمة في الاستخدام للأصول الثابتة تهدف إلى معرفة وجود تدنٍ أو عدم وجوده في قيمة الأصول الثابتة. (الملحق 6)

من خلال هذا الاختيار يتبين أن أسعار الفائدة لم تؤدِّ إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة، بينما عندما تُقارَنُ التدفقات النقدية المخصومة بالقيمة الدفترية لهذه الأصول فتبين أنَّ هناك تدنياً في قيمتها وعلية فإنه يتم رفض الفرضية الأولى.

- اختبار الفرضية الثانية:

وفيها اختبار المؤشرات المحاسبية الدالة على وجود تدنٍ بالأصول الثابتة أو عدم وجودها والمؤشرات التي تم اعتمادها هي العائد على إجمالي الأصول، وصافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة، والتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة، وخسائر بيع الأصول الثابتة.

أولاً - معدل العائد على الأصول الثابتة:

من الملحق رقم (3) يتضح أنَّ هناك انخفاضاً في العائد على الأصول في بعض السنوات بشكل متتالٍ وهناك زيادة في العائد لسنوات أخرى متتالية كما أنَّ هناك تذبذباً في بعض السنوات ما بين الزيادة والنقصان مقارنة بسنة الأساس 2000. لذلك تم تقسيم الشركات عينة الدراسة إلى:

- 1 - شركات حدث فيها انخفاض في العائد على الأصول الثابتة في سنوات الدراسة جميعها وبلغت نسبتها 22.2% من العينة.
- 2 - شركات حدث فيها زيادة في العائد على الأصول الثابتة في سنوات الدراسة جميعها وبلغت نسبتها 33.3% من العينة.
- 3 - شركات حدثت فيها زيادة في سنوات 2001 و2002 ثم انخفاض في سنوات 2003 و2004 وبلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 4 - شركات حدثت فيها زيادة في سنوات 2001 و2002 ثم لم يحدث أي تغيير على العائد في سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس 2000 ثم حدث انخفاض في العائد في سنة 2004 بلغت نسبة هذه الشركات أيضاً 3.7%.
- 5 - شركات لم يحدث تغير فيها في سنة 2001 عن سنة الأساس ثم حدث انخفاض بالعائد في السنوات اللاحقة مقارنة بسنة الأساس وبلغت نسبة هذه الشركات 3.7% من العينة.
- 6 - شركات حدثت فيها زيادة بالعائد في سنوات 2001 و2002 و2003 مقارنة بسنة الأساس 2000 ثم حدث انخفاض في سنة 2004 وكانت نسبة هذه الشركات 11.1%.

- 7 - شركات لم يحدث فيها انخفاض ولا زيادة بالعائد على الأصول الثابتة في سنة 2001 ثم حدثت زيادة بالعائد في السنوات اللاحقة مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبتها 3.7%.
- 8 - شركات لم يحدث فيها انخفاض ولا زيادة بالعائد على الأصول الثابتة في سنة 2001 ثم حدث انخفاض بالعائد في 2002 و2003 ولم يحدث أي تغير على العائد في سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس 2000 بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 9 - هناك شركات قد تذبذب العائد من سنة إلى أخرى، في سنة 2001 لم يحدث تغير، بينما سنة 2002 انخفض العائد ثم رجع وارتفع سنة 2003 ثم انخفض عام 2004 كل ذلك مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 10 - شركات حدث فيها انخفاض في العائد سنة 2001 و2002 و2003 ثم ارتفع عام 2004 نسبة هذه الشركات كانت 3.7%.
- 11 - شركات لم يحدث فيها أي تغير على العائد على الأصول الثابتة في سنة 2001 و2002 ثم حدثت زيادة في العائد على الأصول الثابتة في 2003 و2004 نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 12 - شركات حدثت فيها زيادة بالعائد سنة 2001 ثم حدث بها انخفاض سنة 2002 ثم حدثت زيادة في سنة 2003 و 2004 مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبة هذه الشركات 3.7% من العينة.

الجدول الآتي يلخص تلك التذبذبات.

جدول رقم (4) ملخص حالات العائد على إجمالي الأصول للشركات للحالات من 1 إلى 12 عن الفترة

من سنة 2000 إلى سنة 2004

الحالة	عدد الشركات	نسبة الشركات	2001	2002	2003	2004
1 -	6	22.22%	انخفض	انخفض	انخفض	انخفض
2 -	9	33.33%	زاد	زاد	زاد	زاد
3 -	1	3.7%	زاد	زاد	انخفض	انخفض
4 -	1	3.7%	زاد	زاد	متساو	انخفض
5 -	1	3.7%	متساو	انخفض	انخفض	انخفض
6 -	3	11.11%	زاد	زاد	زاد	انخفض
7 -	1	3.7%	متساو	زاد	زاد	زاد
8 -	1	3.7%	متساو	انخفض	انخفض	متساو
9 -	1	3.7%	متساو	انخفض	زاد	انخفض
10 -	1	3.7%	انخفض	انخفض	انخفض	زاد
11 -	1	3.7%	متساو	متساو	زاد	زاد
12 -	1	3.7%	زاد	انخفض	زاد	زاد
المجموع	27					

التحليل الإحصائي:

استُخدم الاختبار الإحصائي (Wilcoxon) الذي يعتمد على قيمة (Z) وبمعنوية 5%. فإذا كانت قيمة معنوية () أقل من 5% فإنه يدل على وجود تحسين في العائد مما يشير إلى قبول فرضية عدم وجود أحداث وتغيرات في الظروف المحاسبية / العائد على إجمالي الأصول أدت إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة في الشركات الأردنية العامة المساهمة المدرجة في بورصة عمان، أما إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من 5% فيدل ذلك إلى عدم تحسن في العائد ولا بد من رفض فرضية لا توجد أحداث وتغيرات في الظروف المحاسبية أدت إلى انخفاض الأصول الثابتة. واعتماداً على البيانات في الملحق رقم (3) كانت النتائج كما هي في جدول رقم (5).

جدول رقم (5) ملخص لجميع حالات قيمة (Z) ومعنويتها للعائد على إجمالي الأصول للشركات من سنة 2000 إلى سنة 2004

السنة	قيمة Z	معنوية Z	التحليل	النتيجة
2001- 2000	(1.419)	0.158	لا يوجد تحسن بالعائد	رفض الفرضية
2002- 2001	(0.385)	0.700	لا يوجد تحسن بالعائد	رفض الفرضية
2003- 2002	(0.732)	0.464	لا يوجد تحسن بالعائد	رفض الفرضية
2004- 2003	(0.401)	0.688	لا يوجد تحسن بالعائد	رفض الفرضية

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم تحسن العائد في السنوات جميعها ويمكن إرجاع ذلك للأسباب الآتية:

- التقادم التقني والزمني للأصول
- ارتفاع تكاليف تشغيل هذه الأصول وصيانتها وهو نتيجة للسبب الأول
- انخفاض أداء الأصول مما يؤدي إلى انخفاض في العائد على الأصول

صافي ربح التشغيل على الأصول:

يتضح من الملحق رقم (4) "صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة لشركات العينة للفترة من 2000 إلى 2004" هناك انخفاض في صافي الربح التشغيلي على الأصول الثابتة في بعض السنوات، في حين هناك زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول في سنوات أخرى، وعلى النحو الآتي:

- 1 - شركات حدثت بها انخفاض في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في السنوات جميعها بلغت نسبة هذه الشركات 22.2% من عينة الدراسة.

- 2 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في السنوات جميعها بلغت نسبة هذه الشركات 37.04% من عينة الدراسة.
 - 3 - شركات حدثت بها انخفاض في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 و2002 و2003 مقارنة بسنة الأساس 2000 في حين حدثت زيادة في سنة 2004 بلغت نسبة هذه الشركات 7.4% من عينة الدراسة.
 - 4 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 و2002 و2003، ثم حدث انخفاض في سنة 2004 بلغت نسبة هذه الشركات 7.4% من عينة الدراسة.
 - 5 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 و2002، ثم حدث انخفاض في سنة 2003 و2004 بلغت نسبة هذه الشركات 7.4% من عينة الدراسة.
 - 6 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 فقط، ثم حدث انخفاض في سنة 2002 و2003 و2004 بلغت نسبة هذه الشركات 7.4% من عينة الدراسة.
 - 7 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001، ثم حدث انخفاض في سنة 2002 إلا أنه لم يحدث أي تغير في صافي ربح التشغيلي للأصول الثابتة للسنوات 2003 و2004 مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبة هذه الشركات 3.7% من عينة الدراسة.
 - 8 - شركات حدثت بها زيادة في صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001، ثم حدث انخفاض في سنة 2002 و2003 ثم حدثت زيادة مرة أخرى عام 2004 كل ذلك مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبة هذه الشركات 3.7% من عينة الدراسة.
 - 9 - شركات لم يحدث بها أي تغير في صافي ربح التشغيلي للأصول الثابتة في سنة 2001 ثم حدث بعد ذلك انخفاض في سنة 2002، ثم زيادة في سنة 2003 و2004 مقارنة بسنة الأساس 2000، بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- والجدول الآتي يلخص الحالات أعلاه جميعها

جدول رقم (6) ملخص لجميع حالات صافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة للسنوات 2000 - 2004

الحالة	عدد الشركات	نسبة الشركات	2001	2002	2003	2004
- 1	6	%22.22	انخفض	انخفض	انخفض	انخفض
- 2	10	%37.04	زاد	زاد	زاد	زاد
- 3	2	%7.4	انخفض	انخفض	انخفض	زاد
- 4	2	%7.4	زاد	زاد	زاد	انخفض
- 5	2	%7.4	زاد	زاد	انخفض	انخفض
- 6	2	%7.4	زاد	انخفض	انخفض	انخفض
- 7	1	%3.7	زاد	انخفض	متساو	متساو
- 8	1	%3.7	زاد	انخفض	انخفض	زاد
- 9	1	%3.7	متساو	انخفض	زاد	زاد
المجموع	27					

التحليل الإحصائي:

استُخدم الاختبار الإحصائي (Wilcoxon) وعلى ضوء بيانات الملحق رقم (4) كانت النتائج كما في الجدول رقم (9/3 ط) حيث بين عدم وجود تحسن في مؤشر صافي الربح التشغيلي على الأصول الثابتة خلال مدة الدراسة. وهذه النتائج هي انعكاس إلى الأسباب نفسها التي أُشير إليها سابقاً.

جدول رقم (7)

ملخص لجميع حالات قيمة (Z) ومعنويتها لصافي ربح التشغيلي للأصول للشركات من سنة 2000 إلى سنة 2004

السنة	قيمة Z	معنوية Z	التحليل	النتيجة
2001- 2000	(0.986)	0.324	لايوجد تحسن بالمؤشر	رفض الفرضية
2002- 2001	(0.822)	0.411	لايوجد تحسن بالمؤشر	رفض الفرضية
2003- 2002	(0.120)	0.904	لايوجد تحسن بالمؤشر	رفض الفرضية
2004- 2003	(0.865)	0.387	لايوجد تحسن بالمؤشر	رفض الفرضية

النتيجة هي وجود تغير في المناخ المحيط بالشركات بما يؤثر في استخدام الأصل ومن ثم نقص في العائد المتوقع من الأصل وانخفاض قيمته خلال مدة الدراسة.

التدفق النقدي التشغيلي على الأصول:

من الملحق رقم(5) يلاحظ أن التدفق النقدي قد انخفض في سنوات معينة ثم هناك زيادة في هذا التدفق في سنوات اخرى مقارنة بسنة الأساس 2000 وكما في أدناه:

- 1 - شركات حدثت فيها انخفاض في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة خلال مدة الدراسة مقارنة بسنة الأساس وبلغت نسبة هذه الشركات 11.11% من العينة.
- 2 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة خلال مدة الدراسة مقارنة بسنة الأساس وبلغت نسبة هذه الشركات 14.81% من العينة.
- 3 - شركات حدثت فيها انخفاض في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة الأساس ثم حدثت زيادة في التدفق النقدي في سنة 2003 ومن ثم حدث انخفاض بالتدفق النقدي سنة 2004 كل ذلك مقارنة بسنة الأساس 2000 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 11.11%.
- 4 - شركات لم يحدث بها أي تغير في التدفق النقدي سنة 2001 ثم حدثت زيادة في سنة 2002 ثم حدث انخفاض في سنتي 2003 و 2004 على التوالي. بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 5 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 ثم حدث الانخفاض في سنوات 2002 و 2003 و 2004 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 14.81%.
- 6 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 و 2002 و 2003 ثم حدث الانخفاض في سنة 2004 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 3.7%.
- 7 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 ثم حدث الانخفاض في سنة 2002 و 2003 ثم حدثت زيادة في التدفق النقدي التشغيلي في سنة 2004 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 3.7%.
- 8 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 ثم حدث الانخفاض في سنة 2002، ثم حدثت زيادة في التدفق النقدي التشغيلي في سنة 2003 و 2004 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 3.7%.

- 9 - شركات حدثت فيها انخفاض بالتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 ثم حدثت زيادة في سنة 2002 و 2003 و 2004 بلغت نسبة هذه الشركات 7.4%.
- 10 - شركات حدثت فيها زيادة في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 و 2002 ثم حدث الانخفاض في سنة 2003 و 2004 مقارنة بسنة الأساس 2000 وبلغت نسبة هذه الشركات إلى إجمالي العينة 11.11%.
- 11 - هناك شركات حدثت فيها انخفاض في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة في سنة 2001 ثم حدثت زيادة بالتدفق النقدي سنة 2002، ثم حدث انخفاض في سنة 2003، أما في سنة 2004 فلم يحدث أي تغيير على التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بسنة الأساس 2000. بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 12 - شركات لم يحدث أي تغير للتدفق النقدي فيها سنة 2001، بينما كانت هناك زيادة به سنة 2002 و 2003 ثم انخفض التدفق النقدي التشغيلي للأصول سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس 2000، وبلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- 13 - شركات حدثت فيها انخفاض بالتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة سنة 2001 ثم حدثت زيادة به في سنة 2002، ثم انخفض في سنة 2003 و 2004 بلغت نسبة هذه الشركات 3.7%.
- والجدول الآتي يلخص الحالات أعلاه جميعها
- جدول رقم (8) ملخص لجميع الحالات التدفق النقدي التشغيلي للشركات عن الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2004

الحالة	عدد الشركات	% الشركات	2001	2002	2003	2004
1 -	3	11.11%	انخفض	انخفض	انخفض	انخفض
2 -	4	14.81%	زاد	زاد	زاد	زاد
3 -	3	11.11%	انخفض	انخفض	زاد	انخفض
4 -	1	3.7%	متساو	زاد	انخفض	انخفض
5 -	4	14.81%	زاد	انخفض	انخفض	انخفض
6 -	1	3.7%	زاد	زاد	زاد	انخفض
7 -	1	3.7%	زاد	انخفض	انخفض	زاد
8 -	1	3.7%	زاد	انخفض	زاد	زاد
9 -	2	7.4%	انخفض	زاد	زاد	زاد
10 -	3	11.11%	زاد	زاد	انخفض	انخفض
11 -	1	3.7%	انخفض	زاد	انخفض	متساو
12 -	1	3.7%	متساو	زاد	زاد	انخفض
13 -	1	3.7%	انخفض	زاد	انخفض	انخفض
المجموع	27					

التحليل الإحصائي:

وقد استُخدم اختبار (Wilcoxon) الذي يعتمد على قيمة (Z) وعند مستوى دلالة أقل من 5% الذي يدل على وجود تحسن في التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة ويشير قبول الفرضية الخاصة بعدم وجود أحداث وتغيرات في الظروف المحاسبية تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة للشركات الأردنية. والجدول رقم (9) يلخص جميع حالات قيمة (Z) للفترة من سنة 2000 إلى 2004.

جدول رقم (9) ملخص لجميع حالات قيمة (Z) ومعنويتها للتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة لشركات العينة

السنوات	قيمة Z	معنوية Z	التحليل	النتيجة
2001- 2000	(0.096)	0.923	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2002- 2001	(0.096)	0.923	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2003- 2002	(0.409)	0.683	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2004- 2003	(1.946)	0.052	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية

من الجدول أعلاه يلاحظ عدم وجود تحسن في مؤشر التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة خلال مدة الدراسة مما يدل على وجود تدنٍ في قيمة الأصول الثابتة لشركات العينة، وهذا دليل على عدم حسن الأداء الاقتصادي لهذه الأصول، للأسباب الآتية:

- التدفقات النقدية اللازمة لاقتناء الأصل أو تشغيله كانت مرتفعة.

- إنَّ التدفقات النقدية الناتجة عن الأصل مل ترتب على تشغيله كان سلباً.

وعلى ضوء ذلك يتم رفض افترضية العدمية التي تنص على "لا توجد أحداث وتغيرات في الظروف المالية تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أحداث متغيراً في الظروف المالية تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة لعينة الدراسة.

اختبار الفرضية الثالثة:

ينص المعيار 36 إلى أن أي انخفاض جوهري في قيمة الأصل السوقية خلال المدة وبصورة أكثر مما هو متوقع نتيجة لمضي المدة أو الاستخدام العادي يعدُّ مؤشراً دالاً على انخفاض الأصول الثابتة ويعدُّ سعر السوق للأصول الثابتة أفضل مؤشر يدل على وجود التدني في قيمة الأصول الثابتة.

إلا أنه لعدم وجود سعر سوق للأصول الثابتة بالأردن فإنه نرى أن أفضل بديل (proxy) لهذا المؤشر هو الاستغناء عن الأصول الثابتة، أي عندما تقوم الشركة بالاستغناء عن الأصل الثابت بخسارة يسدل ذلك على انخفاض في قيمة الأصول السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية لذلك الأصل. ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة يوضح الجدول رقم (10) عدد شركات العينة التي حدثت بها خسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة.

الجدول(10) عدد الشركات التي حدثت فيها حالات خسائر الاستغناء على الأصول الثابتة للفترة

2004- 2000

السنة	عدد الشركات التي فيها خسائر الاستغناء	% الشركات	عدد الشركات التي ليس فيها خسائر الاستغناء	% الشركات
2000	14	%51.85	13	%48.15
2001	17	%62.96	10	%37.04
2002	15	%55.55	12	%44.45
2003	14	%51.85	13	%48.15
2004	15	%55.55	10	%44.45

ويتضح من الجدول أعلاه أن 51.8% من الشركات قد حدثت فيها خسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة في سنة 2000 وأن ما نسبته 62.9% في سنة 2001 وأن 55.5% من العينة كانت فيها خسائر استغناء سنة 2002 وما نسبته 51.8% في سنة 2003 والانخفاض في قيمة الأصول نتيجة خسائر الاستغناء للأصول الثابتة كانت نسبته 55.5% لسنة 2004. كل ذلك يدل على وجود تدن في قيمة الأصول الثابتة، وباستخدام تحليل Wilcoxon ومعرفه قيمة "Z" المعنوية عند مستوى أقل من 5% يلاحظ ما يأتي:

جدول رقم (11) ملخص لجميع حالات قيمة Z ومعنويتها لخسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة

لشركات العينة عن الفترة 2000 إلى 2004

السنوات	قيمة Z	معنوية Z	التحليل	النتيجة
2001/2000	(1.342)	0.180	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2002/2001	(0.535)	0.593	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2003/2002	(0.277)	0.782	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية
2004/2003	(0.378)	0.705	لا يوجد تحسن في المؤشر	رفض الفرضية

من الجدول أعلاه يلاحظ أنّ هناك انخفاضاً جوهرياً في قيمة الأصل الثابت بخسارة وهذا بحد ذاته مؤشر على وجود تدنٍ في قيمة الأصول الثابتة وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم تطبيق الشركات الأردنية متطلبات المعيار الدولي رقم (36)، على الرغم من وجود مؤشرات وأحداث وتغيرات في الظروف السوقية من خلال خسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة في الشركات الصناعية العامة المساهمة في بورصة سوق عمان المالي.

أما ما يتعلق بالاعتراف بالتدني للشركات الأردنية فإنّ الجدول الآتي يوضح ذلك.

جداول رقم (12) عدد الشركات التي تلتزم بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة

عدد الشركات/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004
إجراءات الفحص	7	7	9	15	15
الاعتراف بالانخفاض	1	1	-	-	-
قياس الانخفاض	1	1	-	-	-
الإفصاح عن الانخفاض	1	1	-	-	-

الاعتراف والقياس والإفصاح عن التدني في قيمة الأصول الثابتة

بعد دراسة القوائم المالية لعينة الدراسة لوحظ أنّ معظم الشركات لا تقوم بالاعتراف والقياس والإفصاح عن التدني في قيمة الأصول الثابتة. وهذه النتيجة تم التوصل إليها بعد الاطلاع على التقارير المالية والإيضاحات المرفقة بها كما هو موضح بالجدول رقم (12) أعلاه.

ولعل الأسباب وراء عدم التزام الشركات بالمحاسبة عن التدني في قيمة الأصول الثابتة على الرغم من أنّ الفرضيات الأولى والثانية تم إثبات وجود مؤشرات محاسبية وسوقية دالة على وجود تدنٍ في قيمة الأصول الثابتة، ومع ذلك فإنّ شركات العينة لا تقوم بالإفصاح والاعتراف به (تأكيد للفرضية الثالثة). علماً بأنّ تعليمات الإفصاح الأردنية ألزمت الشركات بتطبيق المعايير الدولية بشرط عدم تعارضها مع القوانين الوطنية. هذا فضلاً عن الأسباب الآتية:

1 - إنّ عدم قيام الشركات بالمحاسبة عن التدني في قيمة أصولها الثابتة يهدف إلى إدارة أرباحها بشكل يحقق المنافع لها على حساب أطراف أخرى.

2 - اعتقاد إدارة الشركات بأن الإفصاح عن التدني في قيمة الأصول الثابتة له مردود سلبي على أسعار سلعها.

3 - تسعى معظم الشركات إلى تجنب الأخبار السيئة وعدم الإفصاح عن تدنٍ (الانخفاض في) قيمة أصولها الثابتة يدخل ضمن مفهوم الأخبار السيئة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- يعدُّ مؤشر التدفقات النقدية المخصومة كمؤشر اقتصادي دال على وجود انخفاض قيمة الأصول الثابتة في حين لم تدل أسعار الفائدة على وجود انخفاض قيمة الأصول الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة ببورصة عمان.
- توجد أحداث وتغيرات في الظروف المالية (مؤشرات محاسبية) تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة في الشركات العامة المساهمة الأردنية المدرجة ببورصة عمان المالي.
- توجد أحداث وتغيرات في الظروف السوقية (خسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة) تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة في الشركات العامة المساهمة الأردنية المدرجة ببورصة عمان المالي.
- لا تلتزم الشركات العامة المساهمة الأردنية المدرجة ببورصة عمان المالية بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.
- نتائج التحليل المالي تشير إلى:
 - أ - وجود انخفاض في أسعار الفائدة على السلف والقروض خلال مدة الدراسة.
 - ب - وجود انخفاض في أسعار السندات والكمبيالات أيضاً.
 - ج - بمقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة بقيمة استخدام للأصول الثابتة ظهر هناك انخفاض في قيمة الأصول.
- وجود أحداث وتغيرات في الظروف المالية (مؤشرات محاسبية) تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة سواء في العائد على إجمالي الأصول، وصافي ربح التشغيلي على الأصول الثابتة، والتدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة.

التوصيات:

- يطلب من الهيئات المهنية والمعنية بوضع المعايير الدولية أو المحلية تعريف العوامل المؤثرة في قرار التخفيض بما يمكن من سد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها الإدارات للقيام بإدارة الربحية لخدمة مصالحها الخاصة، ولاسيما أن احد مقاييس جودة المعايير تتمثل في الحد من التدخل الشخصي للإدارة.
- يمكن الاعتماد على مؤشر التدفقات النقدية المخصومة للأصول الثابتة بوصفه مؤشر اقتصادي يدل على وجود انخفاض في قيمة الأصول الثابتة.
- يمكن الاعتماد على خسائر الاستغناء عن الأصول الثابتة أيضاً كمؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة الأصول الثابتة.
- التأكيد على هيئة الأوراق المالية بضرورة متابعة الشركات الصناعية عن المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة، لما له من أهمية كبيرة في الإفصاح عن معلومات محاسبية ذات صفة نوعية بالموثوقية والملاءمة.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو زيد، محمد خير، (2005)، أساليب التحليل الإحصائية باستخدام برمجية SPSS، دار الصفاء - عمان - الأردن.
- مطر، محمد، (2003) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان والأدوات والاستخدامات العلمية، جامعة البتراء، دار وائل - عمان - الأردن.
- البنك المركزي الأردني - عدة سنوات.

الدراسات:

- البيوك، عطا محمد، (1999) "دراسة مقارنة لمحاسبة الهبوط في القيمة الدفترية للأصول" بحث مقدم إلى الندوة الثامنة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
- السيد، صفا محمود، (2003) "دوافع القرار المحاسبي بشأن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة - دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، العدد الثاني، ص 65 - 112.

- Alciatore, M. Easton, P. and Spar, S.; (2000), "Accounting for Impairment of Long Lived Assets: Evidence from the petroleum industry"; *Journal of Accounting and Economics*, Vol.29, pp.157-172.
- Baker, P. Rue, J. and Volkan, A.; (2000) ; " Impairment write-offs truth or manipulation", *National Public Accountant*, PP36-40
- Collins, D., and Henning, S.; (2004); "Write Down timeliness, line -of- Business Disclosure and Investors Interpretations of segment Divestiture announcements", *Journal of Business Finance & Accounting*, pp.1261-1299.
- Elliott, J. and Shaw, W.; (1988) ; "Write - offs as Accounting Procedures to Manage Perceptions", *Journal of Accounting Research*, Vol.26, supplement.
- Hilton, A. and O'brien, P.; (2005); "Market value, fair value, and management discretion"; <http://ssrn.com>.
- Francis, J, Hanna, J. and Vingeut, I.; (1996); "Causes and Effects of Discretionary Asset write offs"; *Journal of Accounting Research*, Vol.34, supplement.
- International Accounting Standards ; (1998) ; "IAS 36".
- Reiedle, E.; (2004); " an Examination of long lived assets impairment"; *accounting review*, vol.79, no.3, pp. 823-851.
- Zucce, L. and Compbell, D.; (1992) ; "A closer look at discretionary write downs of impaired assets", *Accounting Horizon*, pp.30-41.

الملاحق

الملحق رقم (1) التدفقات النقدية المخصومة للأصول الثابتة لجميع شركات العينة

2004	2003	2002	2001	2000	اسم الشركة
(24358850)	53639719	(9754236)	(10959948)	9242638	مصفاة البترول
1173511	(76639.2)	(1062050)	425639.6	424364.4	الصناعة التجارية الزراعية
12043.77	(5193.5)	458867.7	1070049	2008156	مصانع المنظفات الكيماوية
(29948.7)	(685756)	148097.3	280118.6	6369471	الدباغة الأردنية
(42964885)	27941751	14273863	22121499	21273803	اليوتاس العربية
(1670959)	568203.9	3098792	1360240	1225088	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ
5185163	5129746	3495719	1877095	3269056	دار الدواء للتنمية والاستثمار
20334723	6443283	81474.65	9600886	6296645	مناجم الفوسفات الأردنية
(2497.41)	235273.4	113424.8	(180093.5)	(27788.4)	الصناعات الكيماوية الأردنية
25762986	22146959	7511287	2007935	6480471	مصانع الإسمنت الأردنية
(452310)	268379.6	183845.5	128225.3	94728.39	الوطنية لصناعة الكلورين
(17369903)	(340873)	724503.1	982462.8	374978.9	الكابلات الأردنية الحديثة
27290.57	2495243	687417.2	502510.3	(39571.6)	حديد الأردن
47500.36	81551.21	33168.56	382603.5	285756.2	الوطنية لصناعة الألمنيوم
393108.4	135774.5	753655.4	514222.8	71526.6	الإقبال للطباعة والتغليف
128614.9	266563.1	892337	481763.9	555529.9	الالبان الأردنية
4179.79	58714.01	21185.74	629430.8	130777.9	العربية لصناعة الألمنيوم
1259564	6884037	5401646	637791.8	7356857	العربية لصناعة الأدوية
81954.15	222478.6	820605.9	627977.3	46380.2	مصانع الخزف الأردنية
162372.5	(46819.5)	848368	(102241)	177684	الأردنية لصناعة الأتابيب
1126.14	946171	338354.2	159896.7	366008.2	المركز العربي للصناعات
25016.99	15788.62	595477.6	819335.1	626022	العالمية للصناعات الكيماوية
617824.2	829634.5	206741.4	498538	618851.9	الاستثمارات العامة
(112192)	747644.7	1813637	3565512	2281796	الدخان والسجائر الدولية
8148.9	4001.91	(1355.45)	1303085	615365.6	العالمية الحديثة للزيوت
(708302)	690966.1	27738.41	1808670	(7168178)	مجمع الشرق الأوسط
123746	614324.8	1738362	(776984)	161785.7	العربية لصناعة المواسير

الملحق رقم(2)

التدفقات النقدية للأصول الثابتة لجميع شركات العينة

2004	2003	2002	2001	2000	اسم الشركة
(29608424)	62095226	(10754158)	(11507957)	9242638	مصفاة البترول
1426414	(88720)	(1170923)	446922	424364	الصناعية التجارية الزراعية
14639	(6102)	505907	1123553	2008156	مصانع المنظفات الكيماوية
(36403)	(793855)	163279	294125	6369471	الدباغة الأردنية
(52224245)	32346354	15737099	23227597	21273803	البوتاس العربية
(2031068)	657773	3416454	1428254	1225088	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ
6302616	5938374	3854070	1970951	3269056	دار الدواء للتنمية والاستثمار
24717057	7458971	89827	10080941	6296645	مناجم الفوسفات الأردنية
(3036)	272361	125052	(18998)	(27788)	الصناعات الكيماوية الأردنية
31315165	25638099	8281281	2108334	6480471	مصانع الإسمنت الأردنية
(549788)	310686	202692	134637	94728	الوطنية لصناعة الكلورين
(21113289)	(394607)	798773	1031587	374979	الكابلات الأردنية الحديثة
33172	2888581	757885	527636	(39572)	حديد الأردن
57737	94407	36569	401734	285756	الوطنية لصناعة الألمنيوم
477827	157177	830914	539934	71527	الإقبال للطباعة والتغليف
156333	308583	983812	505852	555530	الألبان الأردنية
5081	67969	23358	660903	130778	العربية لصناعة الألمنيوم
1531012	7969203	5955377	669682	7356857	العربية لصناعة الادوية
99616	257549	904727	659377	463870	مصانع الخزف الأردنية
197365	(54200)	935336	(107353)	177684	الأردنية لصناعة الاطبايب
1369	1095321	373039	167892	366008	المركز العربي للصناعات
30408	18277	656521	860303	626022	العالمية للصناعات الكيماوية
750971	960414	227935	523465	618852	الاستثمارات العامة
(136371)	865500	1999556	3743792	2281796	الدخان والسجائر الدولية
9905	4633	(1494)	1368240	615366	العالمية الحديثة للزيوت
(860948)	799887	30582	1899105	(7168178)	مجمع الشرق الأوسط
150414	711164	1916564	(815834)	161786	العربية لصناعة المواسير

الملحق رقم (3)

العائد على إجمالي الأصول لشركات العينه من سنة 2000 إلى سنة 2004

2004	2003	2002	2001	2000	اسم الشركة
0.02	0.02	0.02	0.02	0.04	مصفاة البترول
(0.1)	(0.04)	(0.06)	(0.05)	0.02	الصناعية التجارية الزراعية
0.07	0.08	0.11	0.12	0.16	مصانع المنظفات الكيماوية
0.03	(0.01)	0.03	0.04	0.06	الدباغة الأردنية
0.07	(0.16)	0.04	0.07	0.08	اليوناس العربية
0.1	0.15	0.16	0.2	0.21	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ
0.14	0.13	0.15	0.13	0.12	دار الدواخل للتنمية والاستثمار
0.01	0.02	0.02	0.002	(0.32)	مناجم الفوسفات الأردنية
0.16	0.14	0.13	0.18	0.12	الصناعات الكيماوية الأردنية
0.24	0.15	0.1	0.05	0.02	مصانع الإسمنت الأردنية
0.07	0.07	0.001	0.03	(0.03)	الوطنية لصناعة الكلورين
0.08	0.06	0.06	0.06	0.04	الكابلات الأردنية الحديثة
0.17	0.13	0.13	0.12	0.09	حديد الأردن
0.07	0.09	0.07	0.08	0.05	الوطنية لصناعة الألمنيوم
0.06	0.06	0.08	0.08	0.04	الإقبال للطباعة والتغليف
0.1	0.11	0.14	0.14	0.13	الإلبان الأردنية
0.004	0.03	0.04	0.07	0.03	العربية لصناعة الألمنيوم
0.07	0.09	0.12	0.13	0.13	العربية لصناعة الأدوية
0.04	0.07	0.07	0.07	0.06	مصانع الخزف الأردنية
0.1	0.06	0.06	0.02	0.02	الأردنية لصناعة الأتابيب
0.05	0.09	0.11	0.08	0.07	المركز العربي للصناعات
0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	العالمية للصناعات الكيماوية
0.07	0.11	0.07	0.09	0.09	الاستثمارات العامة
0.08	0.11	0.15	0.13	0.1	الدخان والسجائر الدولية
0.35	0.0006	0.02	(0.08)	0.07	العالمية الحديثة للزيوت
0.04	0.03	0.02	0.02	0.02	مجمع الشرق الأوسط
0.11	0.06	0.03	0.06	0.05	العربية لصناعة المواسير

الملحق رقم(4)

صافي الربح التشغيلي علي الأصول الثابتة لشركات العينة من سنة 2000 إلى سنة 2004

2004	2003	2002	2001	2000	اسم الشركة
0.08	0.02	0.04	0.08	0.1	مصفاة البترول
(0.1)	0.01	0.02	0.07	0.17	الصناعية التجارية الزراعية
0.24	0.58	0.53	0.96	1.53	مصانع المنظفات الكيماوية
0.17	(0.18)	0.1	0.16	0.42	الدباغة الأردنية
0.58	0.34	0.14	0.17	0.17	البوتاس العربية
0.28	0.55	0.49	0.5	0.59	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ
1.1	1.08	0.99	0.83	0.72	دار الدواعل للتنمية والاستثمار
0.09	0.01	0.08	0.02	(0.37)	مناجم الفوسفات الأردنية
0.68	0.78	0.6	0.65	0.48	الصناعات الكيماوية الأردنية
0.55	0.3	0.19	0.12	0.07	مصانع الاسمنت الأردنية
0.1	0.1	0.002	0.05	(0.0004)	الوطنية لصناعة الكلورين
0.76	0.32	0.22	0.21	0.19	الكابلات الأردنية الحديثة
0.44	0.32	0.3	0.24	0.16	حديد الأردن
0.18	0.19	0.13	0.12	0.08	الوطنية لصناعة الألمنيوم
0.13	0.13	0.16	0.19	0.11	الإقبال للطباعة والتغليف
0.29	0.58	0.7	0.63	0.54	الألبان الأردنية
0.03	0.05	0.07	0.14	0.06	العربية لصناعة الألمنيوم
0.2	0.46	0.53	0.63	0.57	العربية لصناعة الأدوية
0.08	0.16	0.16	0.16	0.14	مصانع الخزف الأردنية
0.33	0.26	0.21	0.11	0.08	الأردنية لصناعة الألبان
0.17	0.19	0.34	0.35	0.25	المركز العربي للصناعات
0.46	0.31	0.27	0.46	0.42	العالمية للصناعات الكيماوية
0.18	0.26	0.22	0.28	0.26	الاستثمارات العامة
0.17	0.15	0.27	0.36	0.28	الدخان والسجائر الدولية
0.26	(0.02)	0.06	(0.03)	0.24	العالمية الحديثة للزيوت
0.34	0.19	0.31	0.46	0.56	مجمع الشرق الأوسط
0.47	0.24	0.11	0.2	0.26	العربية لصناعة المواسير

الملحق رقم (5)

التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الثابتة لشركات العينة من سنة 2000 إلى سنة 2004

2004	2003	2002	2001	2000	اسم الشركة
(0.78)	1.08	(0.42)	(0.47)	0.4	مصفاة البترول
0.36	(0.09)	(0.3)	0.18	0.17	الصناعية التجارية الزراعية
0.12	(0.08)	0.76	1.32	1.75	مصانع المنظفات الكيماوية
(0.2)	(1.07)	0.48	0.63	2.83	الدباغة الأردنية
(0.72)	0.52	0.27	0.33	0.33	البوتاس العربية
(0.35)	0.25	0.58	0.37	0.39	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ
0.99.	0.96	0.79	0.57	0.72	دار الدواء للتنمية والاستثمار
0.5	0.26	0.03	0.27	0.2	مناجم الفوسفات الأردنية
(0.06)	0.61	0.4	(0.15)	(0.18)	الصناعات الكيماوية الأردنية
0.53	47.	27.	0.14	0.25	مصانع الإسمنت الأردنية
(0.23)	0.16	0.12	0.13	0.11	الوطنية لصناعة الكلورين
(2.15)	(0.31)	0.44	0.48	0.28	الكابلات الأردنية الحديثة
0.05	0.48	0.24	0.2	(0.05)	حديد الأردن
0.09	0.11	0.07	0.24	0.2	الوطنية لصناعة الألمنيوم
0.3	0.16	0.35	0.27	0.1	الإقبال للطباعة والتغليف
0.29	0.52	0.95	0.63	0.63	الألبان الأردنية
0.03	0.09	0.05	0.28	0.12	العربية لصناعة الألمنيوم
0.28	0.91	0.77	0.25	0.82	العربية لصناعة الأدوية
0.11	21.	0.38	0.31	0.24	مصانع الخزف الأردنية
0.24	(0.15)	0.59	(0.19)	0.24	الأردنية لصناعة الأنابيب
0.02	0.65	0.38	0.27	0.44	المركز العربي للصناعات
0.3	0.23	1.32	1.46	1.16	العالمية للصناعات الكيماوية
0.31	0.37	0.23	0.36	0.38	الاستثمارات العامة
(0.08)	0.19	0.28	0.42	0.35	الدخان والسجائر الدولية
0.06	0.04	(0.02)	0.6	0.39	العالمية الحديثة للزيوت
(0.18)	0.17	0.05	0.53	(1.07)	مجمع الشرق الأوسط
0.21	0.47	0.74	(0.48)	0.21	العربية لصناعة المواسير

الملحق رقم (6)

الفرق بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة لسنة 2000 مع مجموع التدفقات النقدية المخصومة لجميع السنوات من سنة 2000 إلى سنة 2004

النتيجة	الفرق	مجموع التدفقات النقايبة المخصومة	القيمة الدفترية للأصول الثابتة	اسم الشركة
يوجد تدين	39322010	18168173	57490183	مصفاة البترول
يوجد تدين	14043482	884825.8	14928308	الصناعية التجارية الزراعية
لا يوجد تدين	(2887239)	3543922.97	656684	مصانع المنظفات الكيماوية
لا يوجد تدين	(5286650)	6081982.2	796332	الدباغة الأردنية
يوجد تدين	156969084	42610916	199580000	اليوتاس العربية
يوجد تدين	3631353	4581364.9	8212718	مصانع الاححاد لإنتاج التبغ
لا يوجد تدين	(12897117)	18956779	6059662	دار الدواء للتنمية والاستثمار
يوجد تدين	119730899.4	42757011.65	162487911	مناجم الفوسفات الأردنية
يوجد تدين	566093.1	300318.89	866412	الصناعات الكيماوية الأردنية
يوجد تدين	43754344	63909638	107663982	مصانع الاسمنت الأردنية
يوجد تدين	8335249	222868.79	8558118	الوطنية لصناعة الكلورين
يوجد تدين	19937029	(15258928.2)	4678101	الكابلات الأردنية الحديثة
يوجد تدين	10992263	3672889.47	146651512	حديد الأردن
يوجد تدين	6522697	830579.83	7353277	الوطنية لصناعة الالمنيوم
يوجد تدين	6051907	1868287.7	7920195	الإقبال للطباعة والتغليف
لا يوجد تدين	(931208)	2324808.5	1393601	الألبان الأردنية
يوجد تدين	7777704	844288.24	8621992	العربية لصناعة الألمنيوم
لا يوجد تدين	(10638509.9)	21539895.8	10901386	العربية لصناعة الأدوية
يوجد تدين	5944446	2216886.15	8161332	مصانع الخزف الأردنية
يوجد تدين	1954771	1039364	2994135	الأردنية لصناعة الأنايبب
يوجد تدين	38429.76	1811556.24	1849986	المركز العربي للصناعات
لا يوجد تدين	(1618302)	2081640.31	463338	العالمية للصناعات الكيماوية
يوجد تدين	1556071	2771590	4327661	الاستثمارات العامة
يوجد تدين	10097727	8296397.7	18394125	الدخان والسجائر الدولية
يوجد تدين	2198393	1929245.96	412639	العالمية الحديثة للزيوت
يوجد تدين	11648945	(5349105.49)	6299840	مجمع الشرق الأوسط
يوجد تدين	1640341	1861234.5	3501575	العربية لصناعة المواسير

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/1/18.